مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في: 27/04/2018
رقم السؤال: 184 3

إلى السيد وزير الشغل والإدماج المهني

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول اختلالات التسيير الإداري والمالي بالتعاضدية العامة للإدارات العمومية

نوع السؤال: عادي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،
رصدت المفتشية العامة للمالية من خلال عمليات افتحاص قامت بها للتعاضديات ومنها التعاضدية العامة للإدارات العمومية، مجموعة من الاختلالات تهم تسييرها الإداري والمالي، غير انها لم تعرف أي تصحيح أو معالجة بالرغم من التوجيهات والتوصيات التي وردت إلى جانب الملاحظات المسجلةفي تقارير هذه المفتشية.
وإذا كانت أهم الاختلالات القائمة والملاحظات المسجلة بعده، تشكل دليلا قاطعا على الفوضى العارمة داخل هذه التعاضدية، والإمعان في التلاعب بحقوق المنخرطين والمنخرطات بتواطئ من أغلب الهيآت المسيرة :

- وجود التعاضدية في وضعية تناف مع مقتضيات قانون التأمين الصحي الإجباري الذي يمنع الجمع بين إدارة التأمين الصحي وإنتاج الرعاية الصحية.
- اقتناء الممتلكات وإنجاز أشغال بناء وإصلاح مقرات بدون أي ترخيص من الوزارة الوصية.
- دور هامشي للجنة المراقبة المالية وعدم اعتماد ملاحظاتها، وغياب أي تأثير لها على المجلس الإداري، على الرغم من خطورة الملاحظات التي تبديها.
- عدم تجديد الهيآت الإدارية وفقا لمقتضيات النصوص المنظمة للتعاضد، مما يجعلها دون شرعية.
- القرارات التعسفية الصادرة بالجملة وبطريقة غير مبررة في حق العديد من المستخدمات والمستخدمين بالتعاضدية العامة للإدارات العمومية.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- لماذا لم تأخذ وزارتكم بعين الاعتبار ما ورد في تقارير المفتشية العامة للمالية، والتي كان آخرها تقرير سنة 2014 ؟
- ماهي الإجراءات التي ستقومون بها لتصحيح هذه الاختلالات، وإيقاف هذه الفوضى العارمة ؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
نبيل شيخي